

الفصل الثاني

علم الاجتماع والاقتصاد

- * حول مفهوم علم الاقتصاد وتطوره •
- * الاقتصاد والتطور في الفكر والمجتمع •

المبحث الأول

حول مفهوم علم الاقتصاد وتطوره

- * ماهية علم الاقتصاد •
- * الاقتصاد وتطور الفكر العالمى •
 - نظرية التجاريين •
 - آدم سميث •
 - كارل ماركس •
 - كينز •
- * الخلاصة •

* * *

مقدمة :

لسنا فى حاجة الى التأكيد على أهمية الاقتصاد كأحد الأنظمة المجتمعية الأساسية ، ولا على دوره البالغ الحيوية فى التأثير سواء على بقية النظم المجتمعية الأخرى ، أو حتى على مستوى نشاط الفرد فى حياته اليومية •

ومن التكرار الممل القول بتعدد حاجات الانسان لاسيما الاقتصادية منها وصعوبة اعتماده على نفسه فى مواجهة كل تلك الحاجات ، وأنه لا بد له خلال سعيه لاشباع تلك الحاجات الى أن يتعاون مع غيره سواء على مستوى جماعته المباشرة أو غير المباشرة ، مع ما يستتبع ذلك التعاون من ظهور النظم والتنظيمات التى تحتوى مظهر ذلك التعاون الذى قد ينهض فى البداية من خلال الممارسات فى مجال النشاطات الاقتصادية ولكنه ما يلبث أن يأخذ شكلا أكثر شمولية وعمقا لمختلف ألوان النشاط المجتمعية الأخرى •

لكن يبقى دوما للنشاط الاقتصادى سمته المتميزة من خلال اشباعه

للحاجات الانسانية المادية أو تلك التي يمكن أن تشتري بالثمن أو بالمقابل ،
والذي نعنيه بالمقابل هنا .. هو أى شكل من أشكال المبادلة أو المقايضة
التي كانت ولا زالت معروفة في العديد من المجتمعات البشرية ، والذي نقصده
هنا بالثمن ، هو ما يمكن أن يشتري بالنقود من سلع أو خدمات اقتصادية
تساهم في اشباع الحاجات الاقتصادية الانسانية المتعددة والمتنوعة .

وهذا الأمر يخلص الى القول بأن هناك سلع تباع وتشتري .. وعملية
البيع .. هي خلاصة عمليات أو نشاطات اقتصادية معينة أدت الى وجود
السلع أو المنتج المعد للبيع ، وعملية الشراء .. تعنى اقبال الناس على
اقتناء تلك السلع المعروضة للبيع بهدف اشباع احتياجات اقتصادية معينة
سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

ونظرا لوجود عشرات العمليات سواء فيما قبل عملية الانتاج أو
أثناءها أو فيما يتلوها خلال عملية البيع — أى بين عمليتى الانتاج
والاستهلاك — خلال النظام الاقتصادى ، نشأت الحاجة الى وجود علم
يهتم بالدرجة الأولى بدراسة النشاطات الاقتصادية المتعددة داخل
المجتمع .

من هنا فان علم الاقتصاد Economics ما هو فى الحقيقة الا أحد
العلوم التي تدخل فى نطاق العلوم الاجتماعية ، وهو العلم الذى يهتم
بدراسة الظواهر الاقتصادية فى المجتمع بما لهذه الظواهر من تأثيرات
متباينة ومتعاضمة فى نفس الوقت على مختلف الظواهر المجتمعية
لأى مجتمع من المجتمعات .

* ماهية علم الاقتصاد ؟ ..

لابد لنا حتى نحدد طبيعة الصلة ما بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد
أن نتعرف أولا على هوية علم الاقتصاد من خلال تحديد ماهيته ،
وبالطبع نحن هنا سنعتمد بالدرجة الأولى على أفكار الاقتصاديين وآرائهم

بهذا التخصص وعلى النحو الآتى :

١ — من الاقتصاديين من يرى أن علم الاقتصاد « هو العلم الذى يبحث فى تنظيم توزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف المتعددة .. (١) .. » .

وعلم الاقتصاد بهذا المفهوم يهدف الى اشباع حاجات الانسان عن طريق تنظيم توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة .

٢ — ومنهم من يرى أن المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد « هى دراسة الثروة من ناحية ، كما أنه — أى علم الاقتصاد — يكون جزءا من دراسة الانسان من ناحية أخرى .. (٢) .. » .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم الفرد مارشال ، أن الشطر الثانى من مهمة علم الاقتصاد والخاصة باعتباره جزءا من دراسة الانسان يعتبر أكثر أهمية (٣) * .

٣ — وهناك من الاقتصاديين من يرى أن علم الاقتصاد ان هو الا « دراسة للنشاط الاقتصادى للانسان بدافع من المصلحة الذاتية المنطوية على الموازنة بين الكسب المادى وبين الخسارة المادية فى كل ناحية من نواحي هذا النشاط .. (٤) .. » .

٤ — ومن التعريفات التى نالت شهرة فى وقت ما ، تعريف ليونيل روبرت الذى اعتبر أن علم الاقتصاد « هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتوافر على البحث فى تأثير الندرة على سلوك الأفراد والجماعات ، حينما تكون هناك حرية الاختيار فى تخصيص الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة .. (٥) .. » .

(*) للفرد مارشال تعريف آخر لعلم الاقتصاد يقول فيه ان الاقتصاد هو « دراسة الناس فى حياتهم العملية العادية » .

٥ — أما آدم سميث فقد عرف علم الاقتصاد بأنه « علم الثروة ، وميدانه يقتصر على دراسة طبيعة ثروة الأمم وأسبابها ومظاهرها الخارجية .. » (٦) .

مع الأخذ في الاعتبار أن « الثروة » تعنى في رأى البعض « كل ما يرغب فيه الانسان لنفعه وبهجته .. » (٧) ، وواضح أن « الثروة » بهذا المفهوم تعنى كل شئ مادي أو غير مادي * .

٦ — ومن التعريفات ما يرى أن علم الاقتصاد « هو العلم الذى يدرس السلوك الانسانى الصادر عن العلاقة بين الغايات المتعددة والوسائل المحدودة التى لها استعمالات متعددة .. » (٨) .

٧ — من الاقتصاديين من يعتبر أن الاقتصاد جزء من علم الاجتماع ، موضحين أثر العلاقة الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية ، ومنهم من ينفى ذلك بشدة ويربط فى ذات الوقت الاقتصاد بالتحليل النفسى (٩) .

٨ — ومن التعريفات التى تلقى رواجاً فى الوقت الحاضر ، التعريف الذى قدمه فريق من الباحثين الاقتصاديين باعتبار أن علم الاقتصاد هو « دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للأسلوب الأمثل لاستخدام الموارد الانتاجية النادرة فى انتاج سلع متعددة ، وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع وجماعاته فى الحاضر والمستقبل » .

٩ — ان علم الاقتصاد من وجهة نظرنا كاجتماعيين هو « العلم الذى يبحث فى كيفية استثمار وتوظيف الامكانيات المادية المتاحة فى مجتمع من المجتمعات لاشباع الحاجات الأساسية لأفراد وجماعات ذلك المجتمع بما

(*) لاحظ ما بين هذا التعريف ، وما بين التعريف فى الفقرة (٢) من نقاط التقاء ونقاط اختلاف .

يحقق ايجاد التوازن المطلوب بين مختلف مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع * « •

١٠ — يمكن أيضا تعريف علم الاقتصاد بأنه « دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية للمجتمع ، وابتكار مختلف الطرق والوسائل المناسبة لكيفية استثمار وتوظيف مختلف الامكانيات المادية والقوى البشرية لاشباع الحاجات الاقتصادية المتعددة لمختلف أفراد المجتمع وجماعته ، وذلك فى اطار أيديولوجية مجتمعية واضحة وخطة قومية متكاملة * * « •



الاقتصاد وتطور الفكر العالى :

إذا ما أردنا أن ندرس أى علم من العلوم .. خاصة الاجتماعية منها ، فلا بد لنا أن نعود للأصول التاريخية لهذا العلم .. لتتعرف على اسهامات المفكرين الذين كان لهم الفضل الأول فى اثناء ذلك العلم ووضوح معالنه حتى أصبح على الصورة التى هو عليها الآن •

والحقيقة السابقة تنطبق على كل العلوم بما فى ذلك علم الاقتصاد .. الا أن علم الاقتصاد .. ربما تميز عن غيره من العلوم بتصارع الأفكار والأيديولوجيات بشكل واضح وملفت للنظر •

وليس معنى ذلك التصارع الذى يصل الى النقيض أحيانا كما يتضح فى كل من الفكرين الاشتراكى والرأسمالى . نقول ليس معنى ذلك التصارع بروز خلل فى بناء علم الاقتصاد ، ولكن العكس هو الصحيح ، حيث نشأ عن ذلك التصارع العديد من المدارس والاتجاهات التى أثرت

(*) هذا التعريف رؤية خاصة للكاتب ، ورد ضمن محاضرات القيت على طلبة معهد العلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة بالجزائر خلال العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ .

(**) أوردنا هذا التعريف اثناء مادة « مقياس » الجرد النقدى للعلوم الاجتماعية لطلبة جامعة عنابة بالجزائر عام ١٩٨١/٨٠ •

علم الاقتصاد وجعلته من أكثر العلوم الاجتماعية حيوية وغنى ، وبالتالي مهدت ليده الطولى أن تلعب دورا مهما في صنع مستقبل الشعوب والأمم ، خصوصا اذا ما كانت تلك الشعوب والأمم من ذلك النوع الذى عانى طويلا من التبعية والاستعمار ، وعاشت — أى الأمم والشعوب — فترات حرمان طويلة ، وتريد من خلال بناء اقتصاد قوى وراسخ ، أن تعوض سنوات الحرمان الطويلة التى عاشتها أو فرضت عليها لأسباب فوق ارادتها •

وعلى كل •• نحن سنحاول هنا أن نعطى لمحة عن الفكر الاقتصادى العالمى من خلال فترات تاريخية متباينة ، خصوصا تلك الفترات التى تميزت بمحاولات جادة من الباحثين والعلماء لبناء فكر اقتصادى محدد وواضح المعالم قدر الامكان •

(١)

أسهم الفلاسفة والمشرعون والحكام ورجال الأعمال في التعبير عن مجموعة من الآراء والأفكار المتعددة حول طبيعة الحياة الاقتصادية خلال الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر ، وانتظمت تلك الآراء والأفكار فيما عرف بنظرية « **التجارين** » الاقتصادية والتي مؤداها أن ثروة الأمم انما تكمن فيما تحت يدها من نقود وذهب وفضة ، وأنه على الدولة أن توجه كل جهدها من خلال العمل لانتاج سلع **التصدير** بهدف بيعها في الأسواق الخارجية مقابل الذهب والفضة ، والعمل في رأيهم لا يعتبر عملا منتجا الا اذا تحقق من خلاله **نفوذا** للصادرات على الواردات وبشكل يضمن تزايدا مستمرا في تملك الدولة لذلك المعدن النفيس المسمى بالذهب ، وفي سبيل ذلك لا بد أن تبذل الدولة قصارى جهدها — حتى ولو بالقوة — للسيطرة على الثروة وتوجيهها وتدعيمها بمختلف الوسائل والامكانات لتحقيق الفائض السلعي للتصدير * •

(*) مدرسة التجارين Mercantile School ، اسم أطلق على عدد من الكتاب الاقتصاديين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وانطوى =

ومن هنا ارتبطت نظرية التجاريين عن الثروة بمفهومهم عن القوة السياسية للدولة .. لأن تملك الدولة لمزيد من الثروة — التي تأتي عن طريق زيادة الصادرات على الواردات — يعنى بالنسبة للدولة مزيدا من القوة ، وبالعكس .. فان الدولة القوية تعنى فى نفس الوقت دولة ثرية بما لديها من ثروة متمثلة فيما لديها من ممتلكات لها قيمة مقدرة بالنقود ويمكن تبادلها فى الأسواق .. وبالتالي يمكن أن تعود على الدولة بالذهب والفضة .. وبالتالي فانه من أهم واجبات الدولة أن تركز كل ثرواتها داخلها وأن تشجع بروز اختراعات معينة كنتيجة مباشرة لتفضيل الصناعات التصديرية .

(٢)

عارض آدم سميث — وعدد غير قليل من المفكرين — نظرية التجاريين من خلال دراسته المشهورة عن « ثروة الأمم » ، وقال أن الثروة لا تكمن فقط فيما تحت يد الأمم من نقود وذهب وفضة ، ولكن ثروة الأمم انما تتمثل فى قدرتها على انتاج السلع الضرورية لتحقيق رفاهية الحياة .

وعارض آدم سميث أيضا نظرية التجاريين فى اعتبارهم النقود هدفا . بينما اعتبرها هو وسيلة لتحقيق التبادل السلمى بين الأمم ، كما اعتبر آدم سمث أن التخصص هو الوسيلة القادرة على زيادة الانتاج وعلى

= جدلهم اساسا على أن ثروة الامم تتمثل فى المعادن النفيسة . وعلى ذلك فالعمل الذى لا يوجه لانتاج سلع التصدير فى مقابل الذهب والفضة ، لا يعتبر عملا منتجا .

كما كان معتقدا ابان ذلك العصر أن هدف السياسة التجارية لابد وان يكون تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق المعدن النفيس الى الدولة ، ومع ذلك فلا بد ان نذكر انه فى العصور الوسطى كانت الدولة التى تركز أكبر كمية من السبائك المعدنية فى وضع ممتاز أيام الحرب . حيث لم يكن هناك فى ذلك الوقت الا قدر ضئيل جدا من الائتمان ، انظر :

دكتور حسين عمر — موسوعة المصطلحات الاقتصادية — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٧ ، ص ٢٥٢ .

تحسين نوعيته أيضا ، وربط كذلك بين مستوى التخصص في العمل وبين حجم الأسواق وكمية رءوس الأموال الميسرة والموظفة في مختلف عمليات الانتاج .

كما عارض سميث نظرية التجاريين بضرورة أن تتركز ثروات الأمم — ممثلة في المعادن النفيسة — داخلها ، وقال ان جهد الدول يجب أن يعمل على ايجاد أسواق جديدة لتوزيع منتجاتها .

وفيما يتعلق بدور الدولة بالنسبة للسياسة الاقتصادية . . فمن رأى آدم سميث أن يقتصر دور الدولة على دعم التجاريين وأصحاب الأعمال والمنظمين . . ومنحهم الفرصة كاملة لتنظيم أنفسهم بأنفسهم في ضوء مبدأ « دعه يعمل » ، لأن القوة هنا ليست فيما تمارسه الدولة من قهر وضغط ولكن القوة تكمن في النسق الاقتصادي نفسه وأنه على الدولة أن تجد الصيغ المناسبة لتشجيع المشروعات التجارية بصفة عامة * .

(٣)

برز بعد ذلك كارل ماركس بأفكاره التي حاول خلالها أن يمزج بين العديد من الآراء المتباينة للمفكرين الألمان والانجليز والفرنسيين ، وكانت أفكار ماركس أكثر تعقيدا بالمقارنة بالأفكار التي سبقته ، والواقع أن ماركس استطاع أن يبرز نسقا فكريا أثر بشكل واضح في نمو الفكر الاقتصادي الاجتماعي حتى يومنا هذا .

وعلى كل حال فان ماركس يرى أن كل المجتمعات على مر العصور

(*) كان آدم سميث يؤمن ويؤيد حرية التجارة ، وكانت لأفكاره آثار كثيرة منها قيام « مدرسة مانشستر » عام ١٨٢٠ ، ولقد نهضت Manchester School على المعارضة القوية لكل صور تدخلات الدولة في حرية التجارة ، ومن أبرز آثار تلك المعارضة ما قامت به الحكومة الانجليزية عام ١٨٤٦ بإلغاء قوانين القمح .

التاريخية السابقة والملاحقة تعتمد في تقدمها على ركيزتين أساسيتين أولاهما .. الأساس الاقتصادي الذي أطلق عليه ماركس « قوى الانتاج » ، أما الأساس الثانى فهو « العلاقات الاجتماعية فى الانتاج » ، والأساس الأول يتمثل فى مختلف الاجراءات الطبيعية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادي ، أما الأساس الثانى فيتمثل فى التنظيمات الانسانية العديدة التى تصاحب كل صورة من صور الانتاج .

ومن رأى ماركس أن كلا من الأساسين يشكلان معا **البناء الأساسى للمجتمع** ، كما يرى أن الأساس الاقتصادي هو البناء التحتى الذى ينهض عليه البناء الفوقى ، ويمثل البناء الفوقى للمجتمع مجموعة النظم القانونية والسياسية والدينية والجمالية .

وفى رأى ماركس كذلك أن المجتمع ينقسم الى **طبقتين أساسيتين** .. أولاهما طبقة ثرية حاكمة ، والأخرى طبقة ضعيفة فقيرة ، وركز ماركس جهده على تحليل النظام الرأسمالى واستنتج أنه يضم طبقتين .. أولاهما بورجوازية مسيطرة على مختلف وسائل الانتاج .. تملك القدرة على توجيه العملية الانتاجية .. ومن ثم تحصل على معظم ثمارها ، وثانى الطبقات .. البروليتاريا .. بكدها فى العمل كأجراء وكمسيرين حقيقيين للعملية الانتاجية دون أن يحصلوا على العائد الحقيقى لعملهم .. ومن رأى ماركس أن البناء الفوقى للمجتمع يدعم ذلك التقسيم الطبقي بما يخدم مصالح البورجوازية ويحافظ عليها .. من خلال القهر الذى تمارسه الدولة على العمال ليرضوا بما هم فيه من بؤس وخضوع .

وعلى كل فقد تنبأ ماركس بفناء النظام الرأسمالى لأن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تحمل فى طياتها بذور فنائها (١٠) .

(٤)

برز مفكر آخر معارض للفكر الاقتصادي الكلاسيكى وهو جون ماينارد كينز ، الذى انطلق فى نظريته الى مستوى الدخل الاقتصادى والعمالة من منطلقين :

الأول •• العائد على المجتمع من دخول الأفراد ، لأن دخل المجتمع ككل يتكون من مجموع دخول الأفراد الذين يوزعون دخولهم فى العادة ما بين الاستهلاك والادخار •

أما المنطلق الثانى •• فهو الانتاج •• والانتاج فى مجموعه يضم سلعا استهلاكية وأخرى استثمارية •

وقد افترض كينز أن الدخل ينطلق من المعادلة التى تقول بأن :

$$\text{الاستهلاك} + \text{الادخار} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} * (١١) •$$

ونحن الآن لسنا بصدد مناقشة مدى صحة افتراض كينز حول الاستهلاك والادخار والاستثمار كمتغيرات اقتصادية ، ولكن المهم أن كينز من خلال افتراضه ذلك ، اعتبر الدولة مسئولة عن توجيه كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار ، فهى — أى الدولة — تستطيع مثلا أن تتحكم فى توزيع الدخول من خلال الضرائب المختلفة بهدف ضمان تحقيق مستوى عادل للدخول •• وهكذا •

(*) قدم كينز هذه المعادلة ضمن اطار ما عرف بنظام كينزى Keynesian System ، هذا النظام الذى قام كينز بتحليل مقوماته التى تستند الى وجود علاقات معينة بين بعض المتغيرات الاقتصادية Economic Variables ، وهى أن الدخل الذى يتوقف عليه حجم العمالة ، يتكون من الاستهلاك الذى يتحدد بالدخل والميل الى الاستهلاك ، والاستثمار الذى يتحدد بسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة يتحدد بدوره بعرض النقود والتفصيل النقدي ، أما الكفاية الحدية لرأس المال فتتحدد بسعر عرض رأس المال والفوائد المتوقعة عنه .

* الخلاصة :

ونظرة أخيرة حول الاقتصاد وتطور الفكر العالمى •• نجد أن **التجارين** يؤمنون بأن **الثروة** هى القوة ، بينما يرى آدم سميث غير ذلك حيث يجد أن القوة انما تكمن فى **النسق** الاقتصادى نفسه . وأن ازدهار ذلك النسق وقوته مرهونان بعدم تدخل الدولة وترك المنافسة حرة ، أما كارل ماركس فمن رأيه أن دور الدولة قاصر على تدعيم العلاقات **الطبقية** الناشئة عن ظهور الانتاج ، أما كينز فقد انتهى الى أن السلطة السياسية يمكن لها أن تلعب دورا أساسيا ومؤثرا فى الاقتصاد وان كان يحسن — فى رأى كينز — أن يتم ذلك بطريق غير مباشر •

* * *

المصادر والتعليقات

- ١ — دكتور أحمد أبو اسماعيل — أصول الاقتصاد — القاهرة — ١٩٥٧ ص ١٠ .
- ٢ — الفرد مارشال — أصول الاقتصاد — مترجم — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة — غير موضح سنة النشر — ص ١٩ .
- ٣ — للاستزادة — انظر :
المرجع السابق ص ص ١٩ — ٢٠ .
- ٤ — دكتور حسين عمر — موسوعة المصطلحات الاقتصادية — مرجع سابق —
ص ص ٤١ — ٤٢ .
- ٥ — المرجع السابق ص ٤٢ .
- ٦ — يرى الكثير من الاقتصاديين أن آدم سميث قصد بهذا التعريف « علم
الثروة » الاقتصاد السياسي . انظر :
Jean - Baptiste Say, Traité d'Economie Politique, 1841, pp. 1-2.
- ٧ — انظر تعريف Landerdal « لندردال » للثروة في :
دكتور رفعت المحجوب — الاقتصاد السياسي — دار النهضة العربية —
القاهرة — ١٩٧٣ — ص ١٤ فقرة (١) ، (٢) من الهامش .
- ٨ — انظر :
Robbins Lione : An Essay on the Nature and Significance
of Economic Science, London, Macmillan, 1949, p. 16.
- ٩ — للاستزادة حول تلك الآراء انظر :
دكتور رفعت المحجوب — الاقتصاد السياسي — مرجع سابق ص ص
٣٢ — ٣٧ .
- ١٠ — للاستزادة حول ماركس وآرائه انظر :
دكتور صلاح النوال — معالم الفكر السوسولوجي المعاصر — مرجع
سابق ص ص ٥١ — ٦٠ ، هذا وتعنى الماركسية كاصطلاح Marxism
ما تتضمنه آراء وأفكار كارل ماركس ، خاصة ما تضمنه منها مؤلفه
الشهير عن رأس المال Das Kapital ، اذ يؤمن ماركس بالتفسير
المادى للتاريخ ، ويقيم تحليله لانهايار النظام الرأسمالى على أساس
نظريته فى فائض القيمة واستغلال الطبقات العاملة ، والصراع الطبقي ،
وتناقص معدلات الربح ، وتكرار الأزمات ، وتزايد جيوش المتعطلين ،

حتى يصل الوضع في النهاية الى ثورة عارمة تشنها الطبقة العاملة المهدمة « البروليتاريا » ، فتنهار الرأسمالية . ويصبح المجتمع لا طبقيا ، كما تصبح أدوات الانتاج والاستهلاك ملكا لجموع الشعب ، وبذلك يحل النظام الشيوعى محل النظام الرأسمالى .

١١ — لو حاولنا توضيح مكونات المعادلة من وجهة نظر اقتصادية لتبين لنا ان :

(ا) الاستهلاك :

للاستهلاك عدة مدلولات اقتصادية ، ولكن الذى يعنينا هو الاستهلاك المقابل للمصطلح الانجليزى Consumption ، ويقصد به استخدام الانتاج اما عن طريق ما يعرف بالاستهلاك الوسيط ، او عن طريق الاستهلاك النهائى ، والنوع الأول يعد سلعا وسيطة أى يعتبر بطريقة أو بأخرى نوعا من أنواع الانتاج . أما النوع الثانى من الاستهلاك ، فيقصد به ان يستهلك المنتج استهلاكا تاما ونهائيا بما ينطوى عليه ذلك من استخدام المنتجات من سلع وخدمات ، أو التمتع بها لاشباع اغراض الاستهلاك ، وبحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لاشباع حاجة ما .

والاستهلاك بهذا المفهوم يضم استهلاك الأفراد والاستهلاك العائلى والاستهلاك الحكومى . بحيث يتكون الاستهلاك النهائى من « استخدام السلع والخدمات المتاحة من الانتاج المحلى والواردات في اشباع حاجيات ورغبات المجتمع الاستهلاكية » .

(ب) الادخار :

الادخار يعنى الامتناع عن الانفاق على الاستهلاك . وله عدة معانى وأشكال ، منها الادخار الفردى Individual Saving ، وهو ادخار يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ،

ويوجه ذلك الفائض للادخار . ومنها ادخار شركات Covparats Saving ، وهوما تستقطعه الشركات من ارباحها المحققة وتوجهه لأغراض الاستثمار ، ومنها الادخار الحكومى Government Saving ، وهو عبارة عن فائض الدخل الحكومى من الانفاق الحكومى على الاستهلاك ، وهذا الفائض قد يوجه للاستثمار ويسمى في هذه الحالة بالادخار الحكومى . ومن الادخار ما هو اجبارى تفرضه ظروف السوق ، ومنه ما هو اختيارى يعود للادارة الفردية والاجتماعية . ومنه ما هو سلبى ومنه ما هو ايجابى .

(ج) الاستثمار :

الاستثمار Investment هو تكوين رأس المال العينى الجديد الذى

يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية ، وهو في هذه الحالة .. زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع ، وتتكون عناصره من المباني والتشييدات ، والآلات والتجهيزات ووسائل النقل والحيوانات والأرض . وللاستثمار صور وأشكال مختلفة وبنفس الكيفية التي تحدثنا بها عن الادخار مضافا اليها صورتان هما ، الاستثمار المطلق والاستثمار الأجنبي .. والمحك فيهما المكان الذي سيستغل فيه رأس المال ، ومن الاستثمار ما هو تلقائي ومنه ما هو مستحضر ، ومنه ما هو انساني ، ومنه ما هو عيني ومنه ما هو نقدي .



المبحث الثانى

الاقتصاد والتطور فى الفكر والمجتمع

- * الاقتصاد والتطور البشرى •
- * الاقتصاد والفكر الاجتماعى •
 - * هربرت سبنسر •
 - * اميل دوركايم •
 - * ماكس فيبر •
- * علم الاجتماع الاقتصادى •
- * * *

* الاقتصاد والتطور البشرى :

ارتبط تطور الفكر الاقتصادى بشكل أو بآخر بالتطور الذى لحق بالمجتمعات البشرية خلال مسيرتها الطويلة . ولقد كان لنا مع هذه النقطة حديث طويل عبر كتابنا « تنمية المجتمعات الصحراوية — أسس نظرية » ، حيث انتهينا الى أن هناك صلة قد تقوى وقد تضعف — بحسب الظروف المجتمعية لكل مجتمع على حدة — بين التطور الاقتصادى والتطور البشرى خصوصا فى ظل مرحلتى جمع القوت وانتاجه ، وخلال كتابنا « علم الاجتماع البدوى » عرضنا للعديد من النظريات الاجتماعية والآراء التى تنظر للتطور البشرى من خلال مراحل اقتصادية معينة •

ونحن لا نريد أن نكرر ما سبق أن ذكرناه ونحيل القارئ للاطلاع عليه ان شاء ، لكن الذى نحب أن نؤكد أن هناك صلة افتراضية ما بين التطور فى النظم الاقتصادية ، وما بين نظيره فى المجتمع ككل * •

(*) للاستزادة انظر كتابنا :

— تنمية المجتمعات الصحراوية — أسس نظرية — مرجع سابق

ص ص ١٧ — ١٢٠ .

— علم الاجتماع البدوى — مرجع سابق ص ص ٢٤٩ — ٢٦٥ .

* الاقتصاد والفكر الاجتماعي :

حاول المفكرون الاجتماعيون أن يقدموا باستمرار تصوراتهم حول الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف التنظيمات الاجتماعية في تشكيل وتوجيه مختلف الأنشطة الاقتصادية ، على اعتبار أن هناك تكاملاً بين مختلف تلك الأنشطة الاقتصادية وبين غيرها من النظم وعلى اعتبار أن ذلك التكامل الاقتصادي قد يتأثر بالسلطة السياسية تارة ، وربما يتأثر تارة أخرى بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية .

ويمكننا أن نلقى مزيداً من الضوء على اسهامات المفكرين الاجتماعيين في نمو علم الاقتصاد من خلال ثلاثة علماء مبرزين هم : سبنسر ، دوركيم ، وماكس فيبر .

(١)

هربرت سبنسر * :

ترتكز نظرية سبنسر عن المجتمع على فكرة **المائلة** العضوية التي شبه خلالها المجتمع بالكائن الحي خلال مراحل نموه وتطوره المختلفة ، واعتبر سبنسر المجتمعات تسير من الشكل البسيط والمتجانس الى الشكل المعقد غير المتجانس ، وأبرز ذلك التصور من خلال نمطين أساسيين تنتهي اليهما كل المجتمعات ، وأول النمطين هو .. المجتمع **العسكري** .. الذي يتكامل عن طريق القوة ، وبحيث تنتج كل الأنشطة الاقتصادية لخدمة الأهداف العسكرية ، علاوة على ضرورة خضوع جميع أفراد المجتمع العسكري لسلطة الدولة المتمثلة في القائد العسكري الذي هو في ذات الوقت حاكم سياسى للمجتمع ..

(*) ولد هربرت سبنسر عام ١٨٢٠ وتوفي عام ١٩٠٣ .

أما النمط الثانى .. فهو المجتمع الصناعى . والذي يخالف فى طبيعته المجتمع العسكرى ، والتكامل يحدث داخل المجتمع الصناعى بشكل طوعى يعتمد على سيادة العلاقات التعاقدية بين الأفراد ، علاوة على أن الإدارة السياسية مستقلة عن السلطة العسكرية مع ما يتبع ذلك من بروز للتنظيمات الديمقراطية وازدهار للأنشطة الاقتصادية والصناعية (١) .

(٢)

اميل دوركايم * :

قدم دوركايم آراءه حول التكامل الاقتصادى من خلال دراسته عن تقسيم العمل التى نشرها عام ١٨٩٣ ، والتى انتهى خلالها الى أن المجتمعات تنتظم فى نموذجين اثنين . أولهما .. أطلق عليه المجتمع الانقسامى ، وثانيهما .. سماه المجتمع المتباين ، والمجتمع الانقسامى مجتمع متجانس ينقسم الى وحدات قرابية متماثلة ، ويتسم بالتضامن الآلى ، وتذوب فيه شخصية الفرد ، ويسوده قانون عقابى رادع لكل من يخرج على معايير المجتمع ونظمه ، وهذه الصفات كلها تعود فى رأى دوركايم الى ضعف مستوى تقسيم العمل اللهم الا ذلك الموجود على أساس من الجنس أو العمر فقط .

أما نظرة دوركايم الى المجتمع المتباين . فهو مجتمع ينطوى على درجة كبيرة من التخصص فى الأدوار تبرز فيه الفروق الفردية ، ويحدث فيه التكامل كنتيجة للتضامن العضوى ، ولا بد فى رأى دوركايم من وجود قانون مدنى ليحافظ على استقرار وقوة ذلك المجتمع (٢) .

(*) ولد دوركايم عام ١٨٥٨ وتوفى عام ١٩١٧ .

(٣)

ماكس فيبر * :

استفاد فيبر من المفاهيم التي قدمها كل من سبنسر ودوركايم •• وعنى بتطوير تلك المفاهيم خصوصا من خلال دراسته للظروف التي صاحبت ازدهار الرأسمالية الحديثة في المجتمعات الغربية بالذات ، وانتهى فيبر من خلال دراسته لمختلف الظروف التاريخية التي صاحبت ظهور النظام الرأسمالى الغربى •• أو ما عرف باسم «الرأسمالية البورجوازية الرشيدة» ، انتهى فيبر الى أن العقيدة البروتستانتينية هي التي هيأت المناخ الاجتماعى والنفسى الذى مكن للرأسمالية من أن تزدهر وتنمو •• علاوة على الدور الذى لعبته البيروقراطية كنموذج رشيد وملائم للرأسمالية الصناعية •• فضلا عن وجود مجموعة من الاجراءات السياسية والقانونية التي دعمت ازدهار الرأسمالية الصناعية •

وفي اعتقاد فيبر أنه لا بد من وجود نظام سياسى وقانونى يكفل تنظيم النقود والتبادل داخل المجتمع بما يضمن الاستقرار للنظام النقدى ويمنح التعاقدات قوة قانونية وشرعية (٣) •



علم الاجتماع الاقتصادى :

كان من نتيجة التساند الموجود بين الاقتصاد كنظام وبقية النظم المجتمعية الأخرى بما يضمنه ذلك التساند من تبادل للتأثير والتأثر ، علاوة على ما أبرزه المفكرون الاجتماعيون من تشابك وتداخل بين مختلف النظم المكونة للبناء الاجتماعى لأى مجتمع بما فى ذلك النظام الاقتصادى ، كان من نتيجة ذلك كله أن برزت اهتمامات جديدة لدى علماء الاجتماع

(*) ولد ماكس فيبر عام ١٨٦٤ وتوفى عام ١٩٢٠ •

استهدفت تركيز الجهد لدراسة الاقتصاد من منظور سوسيولوجي ..
وبرز نتيجة لذلك أحد الروافد الهامة لعلم الاجتماع .. ونعنى به علم
الاجتماع الاقتصادي الذي ينطلق من محورين أساسيين :

(أ) البحث في كيفية **صياغة** مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال
الوحدات الاجتماعية أو التنظيمات المجتمعية . مع دراسة الأدوار والقيم
والمعايير والجزئات المصاحبة لتلك الأنشطة على ضوء التفاعل المستمر بين
مختلف تلك المتغيرات السوسيولوجية •

(ب) اكتشاف **التساند** المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية كما
تتضح من خلال السياق الاقتصادي ، وبين تلك المتغيرات السوسيولوجية
البعيدة الى حد ما عن السياق الاقتصادي •

والخلاصة أن عالم الاجتماع الاقتصادي يهتم **ببحث** مختلف أشكال
التساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغيرها من الأبنية غير الاقتصادية
خصوصا في المواقف التي تتجه فيها تلك الأبنية — اقتصادية كانت أو غير
اقتصادية — لتحقيق أهداف مجتمعية مشتركة •

ويحقق عالم الاجتماع الاقتصادي هدفه من خلال متابعة ذلك التداخل
بين مختلف التغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية سواء على مستوى
الوحدة الاقتصادية — المصنع مثلا — أو على مستوى العلاقة بين المصنع
والبيئة الاجتماعية المحيطة به ، فعالم الاجتماع الاقتصادي على المستوى
الأول يهتم على سبيل المثال بدراسة **الزمر** الصغيرة والجماعات وعلاقات
القوة والسلطة علاوة على أنساق المكانة وغيرها . فضلا عن مختلف العلاقات
المتبادلة بين كل تلك الظواهر •

كما يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي على المستوى الثاني بدراسة
العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد كنظام وغيره من النظم الاجتماعية
على مستوى المجتمع سواء كان محليا أو اقليميا أو قوميا ، وعالم الاجتماع

الاقتصادى فى هذه الحالة يهتم بدراسة الموضوعات ذات الطبيعة انعامة أو الشاملة ، كموضوعات السياسة الاقتصادية العامة أو العلاقات بين مختلف الطبقات الاقتصادية فى المجتمع أو الصراعات بين العمال والادارة ، فضلا عما يمكن أن يقوم به عالم الاجتماع الاقتصادى من خلال دراسته للخصائص الاجتماعية للعديد من المتغيرات الاقتصادية كالنقود وما إليها •

وعلى كل حال •• فقد اتفق على تعريف علم الاجتماع الاقتصادى على الوجه التالى :

« علم الاجتماع الاقتصادى هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيوولوجية والاطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالانتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات » •• (٤) •

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى أن علم الاجتماع الاقتصادى بهذا المفهوم قد اتسع ليضم فروعاً أخرى لعلم الاجتماع كعلم الاجتماع الصناعى وعلم الاجتماع المهنى ، وسوسيوولوجيات المصنع والاستهلاك والتنظيمات والعمل •

والأمر الذى نحب أن نختم به الحديث عن علم الاقتصاد هو •• أن التجارب قد أثبتت أن هناك **تساندا** كبيرا بين كل **التغيرات** الاقتصادية والاجتماعية سواء داخل الوحدات الاقتصادية أو خارجها •• ويمكن لأى دارس أن يتعرف على مختلف الانعكاسات لمتغير اقتصادى كالأجور على غيره من المتغيرات الاجتماعية والسياسية ، وبنفس القدر لما يمكن أن تحدثه الروح المعنوية كمتغير اجتماعى على الانتاج كما وكيفا •• الخ •

المصادر والتعليقات

١ — للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :
دكتور صلاح الفوال — معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر — مرجع
سابق ص ١٦ — ٧٠ .

٢ — للاستزادة حول دوركايم وآرائه انظر :
المصدر السابق ص ٨٣ — ٩٧ .
وانظر ايضاً :

Timacheff, op. cit.

٣ — دكتور صلاح الفوال — معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر — مرجع
سابق — ص ١١٣ — ١١٩ .
وانظر ايضاً بعض آراء فيبر الاقتصادية ضمن :
دكتور صلاح الفوال — سوسيولوجيا الحضارات القديمة — مرجع
سابق ص ١٥٩ .

٤ — للاستزادة انظر :
دكتور محمد الجوهري وآخرين — دراسة علم الاجتماع — مرجع
سابق ص ١٩٤ .

